

دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات

The Role of Leadership in Managing Crises

د/ قهواجي أمينة *

أستاذة معاصرة - ب -

جامعة محمد بوعزzi بومرداس

الملخص:

تعد القيادة من أهم العناصر المؤثرة على مسار الأزمات في المنظمات باعتبارها العقل المدبر فيها فهي القادرة على جعل المنظمات مستعدة وظاهرة لمواجهة الأزمات بكفاءة. ويزد دور القائد في إدارة الأزمة في مختلف مراحلها، إذ يعمل القائد قبل وقوع الأزمة على تحليل المخاطر المحتملة وتقدير الإمكانيات والموارد المتاحة وإعداد الخطط المتكاملة لمواجهة الأزمة والتغلب عليها. وتعد مرحلة حدوث الأزمة الاختبار الحقيقي للقائد وللخطط التي تم وضعها مسبقاً بقدر الجهد وحسن التخطيط الذي بذل من طرف القائد في مرحلة ما قبل الأزمة يتحدد بنجاحه في إدارة الأزمة. ويتجلى دور القائد في مرحلة ما بعد الأزمة في محاولة علاج الآثار الناجحة عن تلك الأزمة وإعادة بناء المنظمة والعمل على تحقيق أهدافها وإعادة التوازن داخليها. وتكمم براعة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرص لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول الناجعة .

الكلمات المفتاحية: الأزمة، إدارة الأزمة، التخطيط، القيادة، مهارات القائد.

Abstract:

Leadership is considered as the most important element which affects the crisis path in an organization as a mastermind, so it can make it ready to confront any crisis with a very good aptitude. The role of the leader is to manage the crisis at its different stages .Before crisis occurs, the leader analyzes the potential risks, estimate the available resources and elaborate contingency plans to deal with the crisis. During crisis, the leader and the plans that have been developed will be in a real test; the success in managing the crisis is determined by how much efforts and good planning have been developed before. After crisis, the leader deals with its effects in such way that he can learn as much as possible from it, can ensure that the organization and its workforce are better prepared for the next crisis.

The leadership is an essential quality to manage a crisis

Key words: crisis, managing crisis, planning, leadership, leader skills.

* amina.kaouadji@yahoo.fr

مقدمة:

تواجه المنظمات المعاصرة أزمات متنوعة وذلك نتيجة لأسباب تنظيمية أو اقتصادية أو تقنية وغيرها، مما يعيق مسيرتها و وجودها، وذلك حسب طبيعة الأزمة و حجمها و آثارها و تداعياتها. و عليه يتعين على المنظمة إدارة هذه الأزمات عن طريق التعامل معها و مواجهتها و درء أحاطرها باستخدام الأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها و توظيفها. و يعد توفر المهارات القيادية في إدارة الأزمات ضرورة ملحة ينبغي أن تتوفر في القادة بما يسهم في نجاح التعامل معها و في التعامل الواقعي والسيكولوجي مع كل أفراد المنظمة والإعلام والجمهور وأصحاب المصالح لاستعادة الثقة و إعادة بناء العلاقات و ترسیخ مصداقية المنظمة، مما يقلل من حجم الضرر على سمعة المنظمة ويخفض ضغط الإعلام و يقلل من قوة الخصوم. و عليه من الضروري وجود قائد يمتلك مهارات و قدرات إبداعية تمكّنه من تجاوز تحديات الأزمة و السيطرة على تداعياتها وإدارتها ونجاح واستخلاص الدروس المستفادة منها. و عليه سنحاول من خلال هذا المقال استجلاء أهمية القيادة في التعامل مع الأزمات.

إشكالية البحث:

تحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات؟

فرضيات البحث:

في ضوء إشكالية البحث يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تلعب القيادة دوراً أساسياً في تحديد معلم وحيثيات الأزمة و إيجاد الحلول الناجعة للتعامل معها.

- يعد حسن اختيار القائد أحد المقومات الأساسية في إدارة الأزمات بنجاح.

أهمية البحث:

تبين أهمية هذا البحث من كونه يعالج موضوعاً جديداً نسبياً في الفكر الإداري المعاصر وهو إدارة الأزمات و كذا مساهمته في توضيح دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات التي تصيب المنظمات. إذ تعد القيادة من أهم العناصر المؤثرة على مسار الأزمات في المنظمات باعتبارها العقل المدير فيها فهي القادرة على جعل المنظمات مستعدة و جاهزة لمواجهة الأزمات بكفاءة. و عليه من الضروري وجود قادة يمتلكون مهارات إدارة الأزمة و القدرات الإبداعية التي تمكّنهم من تجاوز تحديات الأزمة و تداعياتها و إيجاد الحلول الناجعة للتعامل معها.

أهداف البحث:

إن المدف الأصلي من هذا البحث هو إبراز دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد مفهوم الأزمة على مستوى المنظمة.
- التعرف على أسباب نشوء الأزمات في المنظمات.
- تحديد المراحل التي تمر بها الأزمة.
- التعرف على مختلف الأزمات التي قد تمر بها المنظمات.
- تحديد مفهوم إدارة الأزمات ونظام إدارة الأزمات ومكوناته.
- إبراز دور القائد في التعامل مع الأزمة في مختلف مراحل إدارة الأزمة.
- تسليط الضوء على ضرورة توفر الخصائص القيادية المبدعة لدى قائد إدارة الأزمة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: ماهية الأزمة

المحور الثاني: آليات التعامل مع الأزمة

المحور الثالث: القيادة وإدارة الأزمات

المحور الأول: ماهية الأزمة

تعتبر الأزمات جزءا هاما وأساسيا من حياة أية منظمة، فلا توجد منظمة بغض النظر عن حجمها وطبيعة العمليات التي تؤديها بعيدة عن الأزمات، إذا لم تكن المنظمة الآن في أزمة فهي في مرحلة ما قبل حدوث الأزمة. وعليه سنجاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على مفهوم الأزمة مع التأكيد على أن هناك مفاهيم كثيرة ومتعددة للأزمة يطرحها الباحثون في أدبيات هذا الموضوع إلا أنه سيتم التركيز على مفهوم الأزمة على مستوى المنظمة، كما سنتناول مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة. من جانب آخر سيتم عرض مختلف المراحل التي تمر بها الأزمة بالإضافة للعوامل المنشأة للأزمات وأنواعها المختلفة.

أولاً: مفهوم الأزمة

الأزمة في اللغة العربية هي الضيق والشدة. وفي معنى آخر هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه موقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.¹

ويستخدم الصينيون منذ القدم الكلمة (Weiji) تعبيراً عن لفظ أزمة. وهي جمع كلمتين هما الخطر والفرصة².

وقد تم استعارة مصطلح أزمة من المصطلحات التكنولوجية الطبية، حيث يرجع إلى المصطلح اليوناني كريتو ويعني «نقطة تحول وهي لحظة مرضية محددة للمربيض يتحول فيها إلى الأسوأ أو الأحسن خلال فترة زمنية قصيرة»³.

ورغم أن مفهوم الأزمة قد نشأ في نطاق علم الطب، إلا أنه انتقل بعد ذلك إلى مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية ليتسع نطاق استعماله، وانطلاقه على مختلف صور العلاقات الإنسانية. لذلك يصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للأزمة.

وتحدث الأزمات على عدة مستويات هي الفرد، المنظمة، المجتمع، والعالم. كما تحدث في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية والسكانية وغيرها.

نستنتج مما سبق أن الأزمة هي حالة من التوتر أو الضيق أو الشدة، وهي نقطة تحول قد تكون إلى الأحسن أو إلى الأسوأ وهي بهذا تحمل إمكانية الفرصة والخطر في آن واحد. كما أن الأزمة وليدة ظرفها ووضعها الذي يوجد فيه سواء أكان ذلك على مستوى الفرد أو المنظمة أو المجتمع أو العالم.

أما الأزمة على مستوى المنظمة فهي تعرف على أنها موقف محدد يهدد مصالح المنظمة وصورتها أمام الجماهير مما يستدعي اتخاذ القرارات السريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي⁴.

كما تعرف بأنها نتيجة نهاية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام وتشكل تهديداً صريحاً واضحاً لبقاء المنظمة أو النظام نفسه⁵.

ويعرفها البعض بأنها موقف طارئ يحدث ارتباكاً في تسلسل الأحداث اليومية للمنظمة و يؤدي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية و معنوية للمصالح الأساسية للمنظمة، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد، وفي ظروف يسودها التوتر نتيجة لنقص المعلومات، وحالة من عدم التيقن التي تحيط بأحداث الأزمة⁶.

و يرى البعض أنها حالة إدراك صاحب القرار لوجود مواقف تهدد المصلحة العليا للمنظمة، وتتطلب السرعة في التعامل مع هذه المواقف باتخاذ قرارات جوهرية. ويمكن للمنظمة أن تصف أية حالة ترتبط مباشرة في تحقيق أهدافها بأنها أزمة، أي وضع ينذر بالمخاطر في مجالات متعددة منها إمكانية فقدان أرواح بشرية وخاصة بأعداد كبيرة، أو إظهار ضعف في القطاع الذي تعمل فيه

المنظمة، أو الكشف عن تصرفات غير أخلاقية للمسؤولين في المنظمة، أو الكشف عن الرشوة أو الفساد أو الابتزاز، ووقوعها تحت تركيز وفحص دقيق من قبل الأجهزة الإعلامية أو الأجهزة الرقابية في البيئة، أو أن هذا الوضع يتداخل مع العمليات العادية للمنظمة، أو أنه يهدد بتغيير الصورة الإيجابية للمنظمة وللعاملين فيها وللرأي العام، أو أنه يؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بالوظيفة الأساسية للمنظمة⁷.

نستنتج مما سبق أن الأزمة على مستوى المنظمة ظاهرة معقدة ومركبة، لها أسباباً المتعددة وأنواعها المختلفة. وهي حالة طبيعية يمكن أن تحدث لأية منظمة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لها إلا أنه يمكن استخدام تعبير أزمة في حالات معينة متعددة قد تفسد أو تشوه أو تخلق اضطراباً في أعمال المنظمة ونشاطاتها أو تحدث خللاً في المنظمة وحالة عدم الاستقرار والتوتر.

إذاً فالأزمة هي نقطة تحول في حياة المنظمة نحو الأسوأ أو الأفضل، و موقف طارئ وحالة من عدم الاستقرار يحدث فيها تغيير حاسم في سير العمل في المنظمة وتتطلب السرعة في التعامل مع هذه المواقف باتخاذ قرارات جوهرية قد تؤدي إلى نتائج مرغوب فيها أو نتائج غير مرغوب فيها. و تكون الأزمة نقطة تحول نحو الأفضل إذا تم الاستفادة منها والحصول من خلالها على نتائج مرغوبة.

هذا ويختلف مدلول الأزمة من منظمة إلى أخرى اعتماداً على البيئة الخاصة بها، واحتمال الخطط فيها على أهداف المنظمة وإمكانية تحقيقها.

ثانياً: خصائص الأزمة

يمكن تحديد خصائص الأزمة كما يلي:⁸

1. المواجهة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمنظمات المتصلة بها أو المحيطين بها.
2. التعقيد والتشابك، والتدخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
3. نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متتخذ القرار.
4. سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المخالفين التي يضمها إطار الأزمة، والتي يتضمن جانب منها ما يلي:-
 - أنصار المنظمة التي حدثت بها الأزمة، وأنصار مصالحها ومكاسبها وحقوقها.

- اختيار سمعة، متخذ القرار وكرامته داخل المنظمة التي حدثت بها الأزمة، وفقده لمركزه الإداري المرموق وما يحصل عليه من مزايا.
- اشتداد جبهة المواجهة واتساعها ليشمل عناصر ذات مصالح أخرى لم تكن تحرؤ على كشف حقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.
- الدخول في دائرة المحايل المستقبلية التي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة.

ثالثاً: أسباب حدوث الأزمة

تنوع أسباب نشوء الأزمات لاختلاف أنواعها و مجالاتها وأصنافها، فمنها ما هو خارج عن قدرات الإنسان ويرجع إلى أسباب خارجية، وفيها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمة التي تكون وفق إرادة الإنسان ونتيجة لتدخلاته، ويمكن أيضاً إضافة تلك الأسباب على النحو التالي:⁹

1. أسباب خارجية (خارجية عن إرادة المنظمة): كالزلزال والبراكين والأعاصير والحرائق والتقلبات الجوية الحادة وغيرها من الكوارث الطبيعية التي يصعب التكهن بها والتحكم في أبعادها.
2. أسباب داخلية: وتتمثل في:

- تحايل إشارات الإنذار المبكر التي تشير إلى إمكانية حدوث أزمة.
- عدم وضوح أهداف المنظمة، مما يؤدي إلى عدم معرفة العاملين بالأدوار المطلوبة منهم وعدم وضع خطط لمواجهة تحديات المستقبل.
- الخوف الوظيفي مما يتبع عنه من عدم تشجيع العاملين على إبداء آرائهم ومقترحاتهم، عدم مشاركة العاملين في عملية صنع القرار، انخفاض الروح المعنوية لدى العاملين.
- صراع المصالح بين العاملين وما يتربّع عليه من اختيار نظام الاتصال داخل المنظمة، عدم التعاون، والتراء المدام، والتنافس السلبي، وعدم التزام العاملين بتعليمات الإدارة العليا.
- ضعف نظام المعلومات ونظام صنع القرارات، مما يتبع عنه عدم وجود المعلومات الصحيحة التي تساعده في عملية صنع القرار وعدم دراسة الحلول البديلة للأزمة.
- القيادة الإدارية غير الملائمة وما يتربّع على ذلك من عدم قدرة المديرين على تحمل المسؤولية وعدم ثقتهم في العاملين معهم.
- عدم إجراء مراجعة دورية للمواقف المختلفة وما يتربّع على ذلك من عدم التعلم من الأخطاء، عدم تقبل الآراء الجديدة والحلول المبتكرة.
- ضعف العلاقات بين العاملين في المنظمة مما يؤدي إلى عدم تفهم وجهات نظر الآخرين بشأن حل الأزمات، وعدم وجود تخطيط مشترك من أجل المستقبل.

- وجود عيوب في نظم الرقابة والاتصال والمعلومات والحوافز.

- عدم ملائمة التخطيط والتدريب والتنمية للتعامل مع الأزمات.

وعليه يمكن القول أن أسباب حدوث الأزمات متعددة، ومتعددة مع تجدد سبل الحياة، وعلى القائد الإداري أن يكشف هذه الأسباب وأن يحدد جوانبها وأبعادها ويشخصها جيدا حتى يتمكن من التعامل معها وإدارة الأزمة بنجاح.

رابعاً: مراحل تطور الأزمة

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة، مثلها في هذا مثل أي كائن حي، وهذه الدورة تمثل أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها من جانب متخذ القرار الإداري. فكلما كان متخذ القرار سريع التنبئ في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة، أو يتكون عواملها كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها، وذلك للحد من آثارها وما ينبع عنها من انعكاسات سلبية. وفيما يأتي توضيح لملامح كل مرحلة من مراحل الأزمة (انظر الشكل رقم 01):¹⁰

1. مرحلة ميلاد الأزمة: و يطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل إحساس بهم وتنذر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو الحالات التي سوف تخضع لها وتتطور إليها. ومن العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في مرحلة الميلاد، هو قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته في افتقار الأزمة لمرتكبات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو ايقاف نموها مؤقتا دون أن تصل حدتها لمرحلة الصدام.

2. مرحلة نمو الأزمة: تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء الفهم لدى متخذ القرار في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة) حيث تتطور نتيجة تغذيتها من خلال المحفزات الذاتية والخارجية والتي استقطبتها الأزمة وتفاعل معها، وفي هذه المرحلة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن يذكر وجودها نظرا للضغوط المباشرة التي تسببها الأزمة.

3. مرحلة نضج الأزمة: تعتبر من أخطر المراحل، إذ تتطور الأزمة من حيث الحدة والحسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تتسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه أو اللامبالاة فإن الأزمة تصل إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع والتي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام حتميا.

4. مرحلة الخسار الأزمة: تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءاً هاماً من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة ، وعليه ينبغي أن يكون لدى القادة بُعد النظر في مرحلة الخسار الأزمة وضرورة متابعتهم للموقف من كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوة ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي.

5. مرحلة اختفاء وتلاشي الأزمة: تدخل الأزمة هذه المرحلة عندما تفقد بصورة كاملة كل قوى الدفع الحركة لها و تلاشى مكوناتها وعناصرها الفرعية و يتهمي الاهتمام بها و يصبح الحديث عنها كحدث تاريخي مضى و انقضى، و المطلوب هنا هو إعادة البناء و ليس التكيف مع الواقع الجديد بعد الأزمة، فالتكيف يجلب على المنظمة آثارا سلبية، و يؤدي إلى الإبقاء على آثار الأزمة و نتائجها بعد الخسارها وتلاشيهما، بينما تقود إعادة البناء إلى علاج الآثار و النتائج و استرجاع كفاءة المنظمة وفعاليتها و إكسابها خبرات و قدرات عالية في إدارة هذا النوع من الأزمات.

وعليه يمكن القول أن الأزمة تمر بسلسلة من المراحل التي يعززها التوتر والقلق، ولا تعني هذه المراحل أن كل أزمة يجب أن تمر بها، ولكن إذا تم فحص الأسباب العميقة للأزمات وتتابع الأحداث فيها، فإنه يمكن إيجاد عناصر مشتركة تؤلف نسقاً يمكن من التنبؤ بتسلسل مراحل الأزمة و يؤدي إلى إيجاد اتجاهات أساسية لفهم الأزمة و التعامل معها.

خامساً: أنواع الأزمات

هناك مجموعة من الأزمات البارزة التي تعصف بمنظمات الأعمال، و أهم هذه الأزمات ما يأتي:¹¹

١. أزمة الصورة الذهنية العامة للمنظمة: تتعرض منظمات كثيرة إلى هذا النوع من الأزمات، إذ أن بعض الأحداث السيئة المرتبطة بالمنظمة أو المرتبطة بمنتجاتها تؤدي إلى إضعاف الصورة العامة للمنظمة في أذهان الرأي العام والجمهور والمجتمع، وهذه الأزمة هي أزمة خطيرة تعكس بصورة جوهرية في حجم مبيعات المنظمة وفي القيمة السوقية للمنظمة والقيمة السوقية لأسهمها. إن أحد الأطراف التي تسهم في تكريس هذه الأزمة هو الإعلام والصحافة، إذ يتم نشر الأخبار التي تلحق الأذى والضرر بالصورة الذهنية العامة للمنظمة، ولذلك، فإن على المنظمة أن تستخدم نفس هذه القنوات الإعلامية والصحفية في تصحيح وتعديل الصورة الذهنية العامة للمنظمة من خلال نشر

الحقائق (عن المنظمة ومنتجاتها) التي تدحض الشائعات التي أساءت إلى المنظمة وإلى صورتها الذهنية العامة.

2. أزمة التحول السوقى المفاجئ: إن التطور السريع للتكنولوجيا يؤدي في حالات كثيرة إلى تحول سوقى مفاجئ و متسرع للزيائن عن شراء منتج ما (سلعة أو خدمة)، و هذا التحول السوقى المفاجئ يضع المنظمة في أزمة حقيقة، ويطلب ذلك من إدارة هذه المنظمة أن تعامل مع هذه الأزمة بعناية و ذكاء، إذ أن هذا التحول السوقى المفاجئ يضع المنظمة أمام أزمة العمالة الفائضة و المواد الخام الفائضة و أزمة في كميات المخزون الكاسدة و أزمة في الكميات غير الرائحة في الأسواق.

3. أزمة فشل المنتجات: إن أزمة فشل المنتجات هي الكابوس الذي يورق أغلب المنظمات التي تصنع السلع الاستهلاكية، إذ أن هذه المنظمات تخشى من اليوم الذي تتوقف فيه مبيعات المنتج أو تراجع بصورة حادة و يكون لابد من اتخاذ قرار سحب هذا المنتج من السوق و التوقف عن إنتاجه. وتتسبب أزمة فشل المنتج للمنظمة خسائر كبيرة تكون في صورة:

- خسائر نقدية ناجمة عن توقف المبيعات أو تراجعها بصورة حادة.
- خسائر ناجمة عن الإنفاق على عمليات التصنيع و الإعلان و ترويج المبيعات و الدراسات السوقية و جميع الوظائف الأخرى.
- خسائر ناجمة عن الوقت و الجهد الذي أضاعته المنظمة على هذا المنتج، خصوصا إذا فشل و أخفق من البداية.

4. أزمة استبدال مدربين في الإدارة العليا: في ظل الظروف البيئية، فإنه تبرز الحاجة لضرورة إحلال طاقم جديد في الإدارة العليا مكان الطاقم القديم من هذه الإدارة، و تبرز الأزمة عندما يرفض أعضاء الإدارة العليا الحاليين التناحي عن مناصبهم و إفراغ هذه المناصب حتى يحل فيها أعضاء الطاقم الجديد، و يبدأ هؤلاء (أعضاء الإدارة العليا الحاليين) بالمعارضة و المقاومة و العبث، و قد يقومون بأعمال و تصرفات تسيء إلى المنظمة و إلى مسيرتها. ومهما تكن شدة هذه الأزمة، ومهما كان الأمر صعبا، فإن على مجلس الإدارة أن يتخذ قراره باستبدال المدير العام للمنظمة

عندما يحين الأوان، وأن ينفذ هذا القرار. إن عملية الاستبدال ينبغي أن تتم بالوسائل التكتيكية، أما إذا أخفقت هذه الوسائل، فإن مجلس الإدارة يجب أن يمارس سلطاته في عملية الاستبدال.

5. أزمة علاقات العمل: إن أزمة علاقات العمل هي من أكثر الأزمات حدوثاً في عالم الإدارة، ولم يتوصل أحد إلى حل ناجح ونافع يمكن استخدامه لضمان عدم وقوع أزمة علاقات العمل. إن أحد الأشكال الحقيقة لأزمة علاقات العمل هي الإضرابات والتهديد بترك العمل، إذ يلاحظ أنه عندما تسوء ظروف العمل وأحواله، فإن العاملين قد يلجأون إلى الإضراب، و هذا الإضراب قد يستمر لمدة طويلة، و في هذه الحالة فإن المنظمة تجد نفسها أمام أزمة حقيقة بحاجة إلى حلول منطقية و ذكية و إلا فإن مستقبلها يهدده خطر كبير.

6. أزمة النقدية: إن فترات الكساد تؤدي إلى بروز أزمات متعددة، و أهم هذه الأزمات هي أزمة نقص السيولة، حيث لا يعود هناك أموال سائلة كافية للوفاء بالتزامات المنظمة في الأمد القصير، و هذا يضع المنظمة أمام تحديات كبيرة نتيجة لأزمة النقدية.

7. أزمة تغير النظم القانونية للأعمال: تعمد بعض الدول إلى تغيير بعض النظم القانونية التي تنظم أعمال المنظمات و التي عملت المنظمات بمحبها لعشرين السنوات، إن هذا التغيير في النظم يكون سبباً في وقوع أزمة للمنظمة، إذ أنها تكون قد هيأت نفسها وسياستها وتوجهاتها في ضوء النظم المالية، و عند تغيير هذه النظم أو إلغائها فإن المنظمة تحتاج إلى إعادة ترتيب و تنظيم تنسجم مع التغييرات الجديدة.

8. أزمة الحوادث الصناعية: تسبب أغلب الحوادث الصناعية خراباً ودماراً للبيئة و إلى خسائر في الأرواح، و هذه الأزمة تؤدي إلى نشر صورة سيئة حول المنظمة لدى الزبائن و الجمهور و العاملين و الحكومة و غيرهم من أصحاب المصالح، و دور فريق إدارة الأزمات هو أن يسعى بكل السبل التي تساعده في تقليل حجم الكارثة . إن المشكلة التي تواجهها الكثير من المنظمات هي عدم قدرتها على إدارة هذه الأزمة بصورة فاعلة و خاصة ما يتعلق بالبيئة و ما يتعلق بحياة الأفراد، حتى لو لم تكن المنظمة متورطة في الخطأ و متسيبة بصورة كاملة في هذه الأزمة، فإن عليها أن تعهد بمسؤوليتها عن الضحايا و عن الآثار المادية السلبية التي لحقت بالآخرين.

و تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن استثناء أية منظمة من احتمالية الوقوع في هذه الأزمات، وانطلاقاً من ذلك، ينبغي رسم السياسات، و تحديد الإجراءات، و هيئة و تدريب الإدارة على التعاطي و التعامل مع هذا النوع من الأزمات.

المحور الثاني: آليات التعامل مع الأزمة

بعد التعامل مع الأزمات أحد الاختبارات الرئيسية التي تظهر مدى كفاءة القيادة الإدارية، فالموافق الصعب هي التي تحدد بشكل كبير مدى علم و معرفة و خبرة القادة، و تحدد قدرهم على مواجهة الأحداث الصعبة، ومن ثم الرؤية الصحيحة، والقدرة على التحليل الصائب، والشجاعة على اتخاذ القرار، و فوق كل هذا الشجاعة على الاعتراف بالأخطاء و عدم التوصل من المسؤولية، وكل هذا وغيره لا يتم الحكم عليه إلا من خلال إدارة الأزمة. و في هذا الإطار سيجري من خلال هذا المحور توضيح مفهوم إدارة الأزمة و مراحلها، عرض نظام إدارة الأزمة و مختلف الأساليب لإدارتها.

أولاً: مفهوم إدارة الأزمة

تعرف إدارة الأزمة على أنها نشاط هادف يقوم على البحث و الحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن و اتجاهات الأزمة المتوقعة، و هيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة.¹²

وفي السياق نفسه تعرف على أنها العملية الإدارية المستمرة التي تقتضي بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية المولدة للأزمات، و تعبئة الموارد والإمكانات المتاحة أو الإعداد للتعامل مع الأزمات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة و الفعالية و بما يحقق أقل قدر ممكن من الأضرار للمنظمة وللبيئة وللعاملين¹³.

كما تعرف على أنها كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها¹⁴. و هي عملية الإعداد والتقدير المنظم و المنتظم للمشكلات الداخلية و الخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة و رجبيتها أو بقاءها في السوق.

إذا يمكن تعريف إدارة الأزمة على أنها عملية إدارية مستمرة تهدف إلى التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية المولدة للأزمات وبالتالي محاولة منع حدوثها، و كذلك الإعداد للتعامل معها و عمل كافة الاحتياطات الممكنة للتقليل من

آثارها الضارة في حال عدم التمكن من منعها، ومعالجتها ومحاولة الاستفادة من ايجابياتها لصالح المنظمة.

ثانياً: مراحل إدارة الأزمة

تم إدارة الأزمة بخمس مراحل أساسية، فإذا فشل متخد القرار في إدارة مرحلة منها فإنه سيصبح مسؤولاً عن وقوع الأزمة و هذه المراحل هي -أنظر الشكل رقم (02)-¹⁶ :

1. اكتشاف إشارات الإنذار المبكر: قبل حدوث أي أزمة يكون هناك دلائل تدل عليها أو إشارات ترسلها الأزمة، و هذه الإشارات تختلف حسب نوع الأزمة، و تحدث معظم الأزمات بسبب عدم الانتباه لتلك الإشارات. فقد يكون كثرة الأعطال في الآلات تعني وجود أزمة، و كثرة غياب العاملين و تنقلهم بين الأقسام إشارة إنذار مبكر لعمليات تخريب داخلي متعمد، أو ربما تكون نتيجة لوجود عيوب في المواد تحت التصنيع.

2. الاستعداد والوقاية: كل منظمة لابد أن يتوافر لديها استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات، و يشمل ذلك الاختبار الدقيق و المستمر للعمليات و هيكل الإدارة للتعرف على أي أعراض لأزمات محتملة، و تعمل على استظهار أي علامات للضعف قد تسبب أزمات و بالتالي معالجتها قبل أن يستغلها الخصوم في إلحاق الضرر بالمنظمة.

3. احتواء الأضرار والحد منها: وفي هذه المرحلة يتم احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة وعلاجها لتقليل الخسائر، فمن المستحيل منع الأزمات من الواقع ما دام أن الميل التدميري تعد خاصية طبيعية لكافة النظم، وبالتالي فإن المرحلة التالية في إدارة الأزمات هي الحد من الأضرار ومنعها من الانتشار.

4. استعادة النشاط: وتشمل إعداد وتنفيذ برامج جاهزة تم اختبارها سابقاً واختبارات قصيرة وطويلة الأجل، و تتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب أحدها محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت. وقد ترتكب المنظمات المستهدفة للأزمات خطأ جسيماً بالتركيز على العمليات الداخلية بتجاهل تأثير الأزمة على الأطراف الخارجية أو هتم بذلك في وقت متأخر، وعادة ما يتبادر الجماعة التي تعمل في هذه المرحلة شيء من الحماس الرائد، حيث تكاثف الجماعة وتتماسك في مواجهة خطر محدد ومهمة أكثر تحديداً.

5. التعلم: وتنص inkl من هذه المرحلة دروساً هامة تتعلمها المنظمة من خبراتها السابقة والمنظمات الأخرى التي مرت بأزمات معينة، وكذلك التعلم المستمر وإعادة التقويم والتحسين. و وضع

الضوابط لمحاولة منع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل.

وتجدر الإشارة أنه إذا تمكنت المنظمة من إنجاز المراحلتين الأولى والثانية يكون قد توفر لها عنصر الإدارة بالمبادرة حيث تتمكن من تفادي الواقع في الأزمات. أما إذا قامت بمواجهة الأزمة بعد وقوعها عن طريق المراحلتين الثالثة والرابعة فيكون قد توفر لها عنصر الإدارة برد الفعل، وإذا قامت المنظمة بتنفيذ المراحلة الخامسة فإنها تصبح الإدارة فعالة، لأنها مرحلة استخلاص الدروس المستفادة لتكون محوراً لتفادي الأزمات مستقبلاً.

ثالثاً: نظام إدارة الأزمات

يتكون نظام إدارة الأزمات من أربعة مكونات هي (أنظر الشكل رقم 03):¹⁷

1. **الإعداد والتخطيط للأزمة:** يعني التخطيط للأزمة التحديد المسبق لما يجب عمله وكيفية القيام به، ومن الذي سيقوم به، ومن هذا فإن التخطيط عادة مرتبط بحقائق الأزمة. وينبغي استخدام التخطيط كأدلة منهجية للتعامل مع الأزمات، والتخطيط العلمي يساعد على تحديد سبل التعامل مع الأزمات ويوفر الجهد والموارد البشرية والمالية. ويجب أن تبدأ عملية التخطيط بما يلي:

- إجراء مسح كامل لموارد المنظمة، وتحديد وضعها و موقفها الحالي.
- توقع المشاكل المحتمل حدوثها، ومحاولة ايجاد حلول لها.
- إعادة النظر في خطط عمل المنظمة الطويلة المدى، وتحديد حالات نشوء الأزمات وتطورها.
- دراسة الحوادث المشابهة التي حدثت في السابق في المنظمة، أو في المنظمات الأخرى.
- ربط الحوادث السابقة وظروفها، بالحوادث المتوقعة، لتوجيه النشاطات والإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة هذه الأحداث المتوقعة.

2. **التنظيم الإداري للأزمة:** يضم تنظيم الأزمة ما يلي:

أ. **تصميم الهيكل التنظيمي واختيار قائد الأزمة:** إن هدف إدارة الأزمات هو استخدام هيكل تنظيمي فعال لإدارة الأزمة وذي تكلفة قليلة. ونموذج المصفوفة التنظيمية هو النموذج المفضل على غيره من التنظيمات الإدارية، وبموجب هذا النموذج يكون لقائد الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد عاملين من الإدارات الوظيفية الأخرى عن طريق تخصيصهم أو إعارتهم من إداراتهم، وعندما تنتهي الأزمة يعود العاملون إلى إداراتهم الأصلية. والمصفوفة التنظيمية تتمتع بالموايا التالية:

- المرونة والتأقلم السريع في مواجهة التغيرات، والسبب في ذلك يعود إلى استخدام المهارات والتخصصات الوظيفية المتنوعة من أنحاء المنظمة.
 - السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات، ويتحقق هذا باستعمال قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات، ومشاركة موظفين مؤهلين ذوي كفاءة عالية في عملية اتخاذ القرارات.
 - تزويد المنظمة بنظام اتصالات ومعلومات متقدمة، جمع وتحليل وتصنيف كميات من المعلومات الحامة خلال فترة الأزمة.
- ونموذج المصفوفة التنظيمية ملائم، نظراً لأن الأزمات المختلفة قد يكون سببها عوامل في أكثر من وحدة تنظيمية في المنظمة.

ب. اختيار الفريق وتطويره: يقوم القائد المسؤول عن الأزمة باختيار الفريق الذي تحتاج إليه الأزمة. وعملية اختيار الأفراد تكون مشتركة بين قائد الأزمة والمسؤول عنها، ومدير الوحدة الإدارية التي ينتمي إليها الأفراد وموافقة كليهما. وليس من السهل تطوير عمل الفريق خصوصاً في المدى القصير، وإنما يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل. فهو عملية تحويل مجموعة من الأفراد إلى فريق وظيفي فعال.

ويجب على أعضاء الفريق أن ينتقدوا نشاطهم باستمرار ويحاولوا تطوير أنفسهم ويتم تطوير الفريق عن طريق المشاركة التي يقومون فيها بتحليل المشاكل وتقييمها، وعن طريق الاتصالات المستمرة والتغذية العكسية.

3. التوجيه والتنفيذ لإدارة الأزمة:¹⁸ أي القدرة على ممارسة اتخاذ القرارات الناجحة بأسلوب علمي للتعامل مع الأزمة لامتصاص الأزمة والتوتر واحتواء النتائج المتوقعة. فعملية التشخيص والتحليل والتعرف على أسباب الأزمة ومكوناتها تسهل عملية التنفيذ وتساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة. ويتضمن التوجيه السليم في إدارة الأزمات، شرح طبيعة المهمة، ووصف العمل نفسه، ونطاق التدخل، والمدف و الغرض من التدخل، و السلطة المفوضة، والأساليب المتاحة، ويتم ذلك عادة من خلال اجتماع مسيق بأفراد الفريق مع متخد القرار الإداري، ومن خلال الخرائط والصور، والمحططات لإظهار كيفية تقسيم الأنشطة، ومدى ارتباطها بعضها البعض. وتتضمن عملية التوجيه أيضاً استخدام الأوامر الإدارية للقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين، أو تعديله.

وسنشير فيما بعد إلى أمثلة توضيحية عن بعض أنواع القرارات الإدارية التي تتحذل للتعامل مع الأزمة أي مختلف الطرق الممكن استخدامها للتعامل مع الأزمة.

4. المتابعة والتقييم لإدارة الأزمة: لمتابعة مراحل إدارة الأزمة من حيث الإعداد والتنظيم والتنفيذ، أهمية في النجاح في إدارة الأزمة. ويجب أن يتم فحص خطة الأزمة والقرارات المتعلقة بالأزمة باستمرار، ومراقبة كيف تسير الخطة، وكيف يقوم الأفراد بأدوارهم كأعضاء في فريق، وإدخال التعديلات المناسبة على ضوء تطور الأوضاع وتوفير معلومات جديدة واكتساب خبرات أثناء سير الأزمة. ويمكن تعلم الكثير عن أوجه نجاح أو فشل الخطة إذا بذلت جهود في التقييم أثناء الأزمة وبعدها، حيث توجد فرصة للتقييم الذاتي. وحتى يتذكر قائد الأزمة وفريقه، ما دار من أحداث بفعالية، فإنه من المستحسن أن يتم التقييم بعد فترة قصيرة من انتهاء الأزمة. وقد يختار شخص أو أكثر من اشتراكوا في إدارة الأزمة للمساعدة في التقييم، كذلك يمكن للفريق أو الفرق الذين اشتراكوا في الإعداد والتنظيم والتنفيذ أن يقوموا بعملية التقييم.

وعليه يمكن القول أن نظام إدارة الأزمات هو نظام احتياطي لما قد يفاجئ المنظمة في المستقبل، وعليه يقع على مدیري المنظمات العمل على تطوير نظم خاصة لإدارة الأزمات وإعداد الإطارات البشرية اللازمة للتعامل مع عالم الأزمات المتشارع والمتعدد باستمرار. ولا شك أن القرارات التي تتخذها الإدارة وقت الأزمات تختلف عن القرارات في الظروف العادية، كما أنها تختلف من أزمة إلى أخرى حسب طبيعة الأزمة، وحجمها، وأثارها المتوقعة والفعالية.

رابعاً: طرق التعامل مع الأزمات

وفيما يلي عرض مختصر لأهم هذه الطرق:¹⁹

1. إنكار وجود الأزمة: ويطلق عليها التعتمم الإعلامي للأزمة، وتستخدم هذه الطريقة في ظل إدارة ديكاتورية شديدة التسلط، ترفض أي اعتراف بوجود خلل في المنظمة. ومن خلال هذا التعتمم يتم السيطرة على الأزمة وتدميرها.

2. كبت الأزمة: يهدف إلى تدميرها أيضاً، عن طريق استخدام العنف الشديد لإخمادها وتدمير عناصرها الأولية بشكل عام. ويتم وفقاً لهذه الطريقة التعامل مع الإفرازات التي أفرزها نظام الأزمة بعدم الاستجابة لقوى الضغط الدافعة لوجودها، بل والتحرّك السريع المباشر العنيف مع الأسباب والعوامل المعروفة والتي يثار بشأنها الشكوك لإفقاد الأزمة قوة الضغط وإرجائها إلى حينها.

3. بخس الأزمة: وهنا يتم التقليل من شأن الأزمة ومن تأثيرها ومن نتائجها، ولكن يتبعن أولاً الاعتراف بالأزمة كحدث تم فعله، ولكنه حدث غير هام، قليل الشأن سيتم التعامل معه بالأساليب المناسبة للقضاء عليه، حتى تستعيد المنظمة توازنها واتساقها.

4. **تنفيس الأزمة:** حيث يتم تهدئة الأزمة من خلال ايجاد فتحات جانبية في الأزمة للتنفيذ من الضغط والتوتر الموجود داخل الأزمة ومنها من الانفجار. ويتم ذلك واقعياً من خلال دراسة مستفيضة ومتعمقة لقوى الضغط الخاصة بالأزمة والإحاطة بأبعاد التص嗣اع بين الحقوق والمصالح لأطراف وعناصر الأزمة.

5. **تفريغ الأزمة:** وعموماً يتم ايجاد مسارات بدائلة متعددة أمام قوة الدفع الرئيسية والفرعية المولدة لتيار الأزمة وتدفقاته، ويتم التفريغ على ثلاث مراحل هي:

- **مرحلة الصدام:** ويطلق عليها البعض مرحلة المواجهة العنيفة الحادة مع القوى الدافعة لنشوء الأزمة، والمولدة لها، ومن خلال هذا الصدام العنيف يتحدد مدى تماست هذه القوى، ومقدار استعداد كل منها للاستمرار في الصدام وتحمل تكلفته، ومدى تراجع بعضها أو استعداده للتراجع، ومدى ترابط وحدة الأهداف أو تعارضها.

- **مرحلة وضع البديل:** وفي هذه المرحلة يقوم قائد الأزمة بزرع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فرقة انبثقت عن الصدام.

- **مرحلة التفاوض مع أصحاب كل فرع أو بديل:** وهنا يتم التفاوض مع كل فرع من فروع الأزمة ومحاولة امتصاص غضبهم واستقطاب ميولهم واقناعهم بالشكل الملائم لكل فرع أو نوع أو طريقة من قوى الأزمة.

6. **عزل الأزمة:** وتشير إلى قيام قائد الأزمة بإبعاد قوى الأزمة عن بؤرة الأزمة، حيث يتم تحديد المحركين الرئيسيين وعزلهم جغرافياً ومادياً ونفسياً عن أحداث الأزمة نفسها. وفقاً لهذه الطريقة يتم تصنيف قوى الأزمة إلى القوى الصانعة للأزمة، القوى المؤيدة للأزمة، والقوى المهمة بالأزمة.

7. **تشكيل لجنة لبحث الأزمة:** تستخدم هذه الطريقة عندما لا تتوفر معلومات عن القوى الحقيقة التي صنعت الأزمة أو التي لها مصلحة في إنسانها، وحيث أن إجراءات اللجنة طويلة فإن ذلك يؤدي إلى تفرع الأزمة إلى مسارات ضعيفة حتى ينسى الجميع الأزمة وأسبابها.

8. **طريقة فرق العمل:** يتم تكوين فريق عمل متكامل مكون من عدد مناسب من الخبراء والمتخصصين في مختلف التخصصات التي لها علاقة بالأزمة لبحث مجالات وأبعاد وطرق التعامل معها، ووضع خطة عمل سريعة محكمة ومدروسة بدقة لهذا التعامل.

9. **ادخار الاحتياطيات:** وتستند على نظرية حافة الخطرو حد الأمان التي تستدعي وجود احتياطي أو حد أمان للمواد الخامات وذلك في حالة نقص المواد أو تأخر توريدتها من الموردين، والذي يمثل خطورة على استمرار الإنتاج أو العمل أو قد يهز كيان المنظمة.

10. **المشاركة الديموقراطية:** ويتم استخدامها عندما تتصل الأزمة بالأفراد، أي يكون محورها العنصر البشري، وفي منظمة يحترم أفرادها المدير الأعلى الذي سيقود الديمقراطية الإدارية بينه وبين العاملين. ويتبعن هنا الإفصاح عن الأزمة، وعن مداها، وعن خطورتها، والخطوات التي اتخذت في سبيل التعامل معها، وما هو مطلوب من الجميع اتخاذه من سلوك لإنجاح الخطوة الموضوعة والمتفق عليها والمشارك كل منهم في إعدادها، ومن ثم يسهل القضاء عليها.

11. **احتواء الأزمة:** تعني محاصرة الأزمة أو حصرها في نطاق محدود وتحميدها عند المرحلة التي وصلت إليها، وفي الوقت ذاته امتصاص واستيعاب الضغط المولد لها، ومن ثم إيقادها قوتها التدميرية، وخير مثال لهذا التطبيق على الأزمات العمالية.

12. **تدمير الأزمة ذاتياً:** تستخدم حينما ترى المنظمة أن هناك خطر مدمر يهدد بقاءها وهنا تلجأ المنظمة إلى التفجير الداخلي لعناصر الأزمة ومحركيها. غالباً ما تستخدم في حالة غياب كامل من المعلومات وهنا تكمن خطورتها، أو في حالة معرفة كاملة بها وتيقن من أنه لا مفر من الصدام. وتجدر الإشارة أنه مهما تعددت طرق التعامل مع الأزمات إلا أن الطريقة المثلثة للتعامل معها هي إعداد العدة لها وإخضاع التعامل معها للمنهجية العلمية والبعد عن العشوائية والعمل على تبسيط الإجراءات واستخدام الأسلوب المناسب والفعال الذي يجد من آثار الأزمة وتداعياتها.

المحور الثالث: القيادة و إدارة الأزمات

تعتبر القيادة من أهم العناصر المؤثرة على مسار الأزمات في المنظمة باعتبارها العقل المدير فيها فهي القادرة على جعلها مستعدة وجاهزة لمواجهة الأزمات بكفاءة، وعليه ينبغي استحلاط دور القيادة في إدارة الأزمات ومهام القائد في إدارة مختلف الأزمات وهذا كله سيتم من خلال هذا المحور وقبل ذلك سيجري تسلیط الضوء على مفهوم القائد والقيادة، أنواع القيادة و خصائص القائد.

أولاً: مفهوم القائد و القيادة الإدارية

يمثل القائد الإداري عصب الدماغ المفكر لأي منظمة والقاطرة الأولى التي تقود قطار العمل نحو تحقيق الأهداف الموضوعة والنتائج المتواخدة. القائد هو «ذلك الشخص الذي يستعمل نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله ليوجههم لإنجاز أهداف محددة»²⁰.

أما مفهوم القيادة فهي من المفاهيم المركبة التي تتضمن العديد من المتغيرات المتداخلة و التي تؤثر كل منها في الأخرى و تتأثر بها. حيث لا يوجد تعريف عام شامل و ملم لكل ما تحمله من

معاني، حيث تتنوعت تعاريف القيادة مع اختلاف المحكّات مثل سمات الشخصية ، السلوك، القدرة على التأثير....وغيرها.

و بالرغم من ذلك يوجد اعتراف عام بالجوانب الرئيسية التي تساهم في تعريف القيادة، و من تلك التعريفات ذكر الآتي :

تعرف القيادة بأنّها « قدرة الفرد على التأثير على شخص أو جماعة و توجيههم و إرشادهم لنيل تعاونهم و حفظهم على العمل بأعلى درجة من الكفاية من أجل تحقيق الأهداف المسموّة »²¹. كما تعرف بأنّها عملية يحرك فيها القائد الذي يتمتع بالكفاءة وبالولاء والثقة الأتباع نحو تحقيق المدف الجماعي بطريقة ناجحة وفعالة²².

يشير هذان التعريفان على أن القيادة هي القدرة على التأثير في الآخرين أي الأتباع والتي تتطلب أربع عناصر هي:

- وجود جماعة من الأفراد.
- وجود قائد ذو كفاءة وقدر على التأثير فيهم.
- وجود هدف مشترك تسعى الجماعة إلى تحقيقه.
- وجود الثقة والولاء المتبادل.

و تعرف أيضاً بأنّها النشاط الذي يمارسه القائد الإداري في مجال اتخاذ القرارات و إصدار الأوامر والإشراف الإداري على الآخرين باستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير و الاستعمال بقصد تحقيق هدف معين²³.

فالقيادة الإدارية تجمع في هذا المفهوم بين استخدام السلطة الرسمية و بين التأثير في الآخرين و استعمالهم للتعاون لتحقيق المدف.

و تعرف كذلك على أنها:

- تحديد الاتجاه و الرؤية و الاستراتيجيات.
- تعبئة أعضاء المنظمة و أصحاب المصالح المختلفة خلف الرؤية و الاستراتيجيات.
- تحفيز و تشجيع الأفراد من أجل تحقيق الرؤية بصرف النظر على المعوقات.²⁴

بالإضافة إلى كون القيادة تعني القدرة على التأثير في الآخرين لتحقيق الأهداف نجد أن القيادة هي القدرة على الرؤية الإبداعية لتوجيه الأمور مستقبلا وترجمة هذه الرؤية إلى أهداف إستراتيجية وخلق روح الإبداع والمشاركة لدى الأفراد داخل المنظمة.

وعليه فالقيادة وقت الأزمة تعني القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم نحو المشاركة في مواجهة الأزمة والقدرة على الرؤية الإبداعية والتوجيه في الموقف الأزموي في حالة وقوع الأزمة وتحديد الاتجاهات المستقبلية ووضع الاستراتيجيات لتفادي وقوع الأزمة مستقبلا.

ثانياً: أنواع القيادة في إدارة الأزمات

تصنف القيادة في الأزمات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1. **القيادة الشورية:** من أهم السلوكيات المميزة لهذا النوع من القيادة أثناء الأزمات هو أن القائد يحث أعضاء الفريق على النظر إلى الأزمات على أنها فرص لتحسين الأوضاع، ورؤية المخاطر والتهديدات الناجمة عن الأزمة في حجمها الطبيعي، وتحديد الأولويات وجمع الحقائق التي لها علاقة بالأزمة مع تشخيص الأزمة وتحديد درجة حدتها. ويقوم القائد أيضاً بتشجيع الأعضاء على المبادرة وإبداء الرأي مع توفير مناخ من الألفة والاحترام بين الأعضاء وتشجيع استخدام التفكير الإبداعي في توليد البديل المناسب لوقف الأزمة، أو استخدام أسلوب العصف الذهني مما يؤدي إلى التعامل مع الأزمة بكفاءة عالية.

2. **القيادة المستبدة:** وتميز هذه القيادة بأن القائد يتمتع بدرجة عالية من التوتر في معالجة الأزمة، ويسعى للخروج من الأزمة بسرعة لأنه ينظر إلى الأزمات على أنها خطر يهدد كيان المنظمة، وهو يرى الأزمة بعدسة مكيرة بإعطائها أكبر من حجمها الطبيعي، فيقوم بتخاذل القرارات بمفرده وبسرعة، الأمر الذي يتربّط عليه الفشل في التعامل مع الأزمة، ويزيد من نسبة المخاطر والتهديدات.

3. **القيادة المتسيبة:** في ظل القيادة المتسيبة في الأزمات فالقائد يتمتع بملوء ظاهري يتجاهل في ضوئه البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالأزمة، ويترك أمر التصرف في الأزمات لأعضاء فريقه، كما يكون غير قادر على اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى غياب القيادة في موقف الأزمة مما يزيد من الاضطراب والفوضى والخلل في موقف الأزمة فتزداد الخسائر المادية والبشرية²⁵.

والجدير بالذكر أن تطبيق أحد الأنماط القيادية السابقة الذكر في التعامل مع الأزمة لا يعني أن السلوك القيادي ناجح، فالقائد وبالرغم من وجود هذه الأنماط يتوجب عليه مراعاة بعض الاعتبارات أثناء ممارسة القيادة ومنها خلق مناخ مساعد للمشاركة في صنع القرار من قبل جميع الأفراد ليصبح القرار الجماعي فعالاً ولملماً بمحبيات الأزمة وفهم البيئة المحيطة بالمنظمة وما تحتويه من قيم واتجاهات، كل هذا من شأنه أن يعزز تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة والحافظة على قيمها والتغلب على أزماتها والعمل على استثمارها بما يخدم المصلحة العامة للمنظمة.

ثالثاً : خصائص قائد فريق مهام الأزمات

تتأثر أساليب التعامل مع الأزمة تأثراً كبيراً بالطبيعة الفكرية والنفسية والشخصية لقائد فريق الأزمات، ولهذا يعد حسن اختيار القائد أحد المقومات الأساسية في نجاح مهمة الفريق ومعالجته للأزمة، بل إن كثيراً ما يكون فشل الفريق مردّه إلى سوء اختيار القائد. الأمر الذي يتطلب حسن اختيار القائد بحيث يتمتع بالخصائص التالية:²⁶

1. الخصائص الشخصية: حيث تضم هذه الخصائص ما يلي:

- الشجاعة الكاملة غير المنقوصة، التي تدفعه إلى اقتحام المخاطر بجسارة وإقدام.
- التفاؤل: في أن يعتقد بإيمان أن الأمور سوف تتحسن لصالحه، وأن الظروف المستقبلية سوف تمكنه من قهر القوى الصانعة للأزمة، وأن يشع ثقة وتفاؤلاً على المحظيين به وعلى العاملين معه.
- القدرة على تنمية العلاقات الإدارية وتطويرها مع أعضاء فريق المهام، وأن يجعل من الفريق كتلة واحدة.
- المشاركة الوجданية القائمة على الإحساس الشديد بال موقف الذي يواجهه الفريق و بأفراده، ورؤيته الصادقة القائمة على المعرفة والدراءة والخبرة، ومن ثم قيامه بإصدار قراراته وأوامره في ضوء من الرؤية الشاملة و المتکاملة للموقف الأزموي وإمكانيات أعضاء الفريق وفيما يتناسب مع قدراتهم في مواجهة الأزمة.
- أن يكون مؤهلاً و مدرباً على أصول القيادة و متطلباتها، وأن يكون رشيداً عاقلاً في اتخاذ قراراته و واعياً مدركاً لأبعادها وتأثيرها و بردود الفعل التي قد تنجم عنها.
- قوة الإرادة والخبرة الإدارية في مواجهة الأزمات.
- القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب وعدم تضييع الفرص المناسبة في التعامل مع الأزمة، وأن تكون قراراته حاسمة خاصة في الأوقات الحرجة.
- أن تكون لدى القائد القدرة على التخييل والتوقع بمسار الأزمة واتجاه حركة قوى الفعل الأزموي والتي تمكنه من الرؤية خلال الأحداث ومن اتخاذ القرار الصائب رغم عنف اندلاع الأزمة.
- تحمل المسؤولية والاستعداد الكامل للتضحية.

2. الخصائص الموضوعية: وتعلق هذه الخصائص أساساً بالمعلومات والثقافة والتعليم وكل ما يمكن إكساب وصقل قدراته به عن طريق التدريب والتعلم ومارسة العمل، وأهم هذه الخصائص ذكر ما يلي:

- القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتركيبها والتعامل معها بسرعة وحسن ومهارة .
- القدرة على صياغة ورسم التكتيكات للتعامل مع الموقف الأزموي الذي يواجهه واستخدامه وتوظيف الأفراد والأدوات والأجهزة.
- القدرة على شرح أفكاره وتوصيل المعلومات والتعامل بالإشارة والرموز.
- حد أدنى من التعليم والثقافة يتواافق مع طبيعة المهمة، وكذا مع أعضاء الفريق المنوط إليهم تنفيذ المهمة.
- حد أدنى من الدورات التدريبية التي اجتازها بنجاح وأنبت خلالها صلاحيته للسيطرة على الموقف الصعب.

رابعاً: تأثير القائد في الأزمة

تحلى أهمية القادة في إدارة الأزمات ودورهم الأساسي في مسار الأزمة وتطوراتها المختلفة، لكن هناك مجموعة من العوامل التي قد تفعل هذا الدور أو تقلل من أهميته وهذه العوامل هي:

1. شخصيته: تمثل في مجموعة من السمات الشخصية التي يمتلكها كالذكاء والإبداع والثقافة الواسعة والعقانية والحكمة والاستيعاب.

2. درجة اهتمامه بالأزمة: تتجسد درجة اهتمام القائد بالأزمة بمقدار مشاركته الفعالة في إدارتها. فمشاركة القائد في إدارة اتخاذ القرار المتعلقة بالأزمة تزيد من فرص تأثير خصائصه فيها بشكل عام من خلال الإبداع والتجديد وتفعيل القدرات.

3. خبرته في التعامل مع الأزمات: أن للخبرات المعممة لدى القائد دوراً أساسياً ومؤثراً في التعامل مع الأزمة. ويعد التدريب أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تراكم الخبرة اللازمة لدى قائد الأزمة وتساهم عملية التدريب في:

- إكساب المهارات والخبرات التي تمكن القائد من تفسير الظواهر المختلفة المرتبطة بالأزمة وتحديد الأسباب.

- إكساب المهارات الالزمة للتعامل مع الأزمة من خلال فهمها وتحليلها واتخاذ القرارات المناسبة.

- يساعد التدريب على تعلم كيفية معالجة الأزمات بموضوعية وعقلانية.

- تساهم عملية التدريب في بناء الثقة بالنفس وتنمية حسن المسؤولية ورفع الروح المعنوية وتعزيز القيم والاتجاهات الايجابية وتقليل المخاطر.

- تساهم عملية التدريب في تقديم الخبرات و استذكار العبر وتعلمها من الأزمات السابقة بما احتوته من ايجابيات وسلبيات.

4. مرونته وعقلانيته: يجب توافر المرونة والابتكار للقيادة في وقت الأزمات، فالقائد يجب أن يكون مستعداً لإظهار المرونة وأن يكون منفتحاً على الاقتراحات والصيغة والوسائل حول كيفية التعامل مع الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

5. درجة إدراكه: وهو تعبير عن وعي القائد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بواقف الأزمة. ويمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية في إدراك القائد للأزمة:

- إدراك القائد لأهمية الأزمة، فكلما ازدادت هذا الإدراك ازدادت رغبته في التعامل معها.

- إدراك القائد لتأثير الأزمة على أهداف المنظمة.

- إدراك القائد لعنصر الوقت، أي إدراكه للوقت اللازم والمتاح للتصرف واتخاذ القرار إزاء الأزمة القائمة.

6. البيئة النفسية للقائد: تؤثر البيئة النفسية للقائد في سلوكه خلال الأزمة، فدرجة تأثير متغيرات البيئة الموضوعية في الأزمة ترتبط بدرجة وعي القائد وإدراكه لما يلي:

- حجم القدرات والإمكانات الموجودة وطبيعتها.

- الوسائل التي يبعها القائد ويستخدمها في عملية تعديل القدرات المتوفرة.

- الطريقة التي توظف من خلالها القائد في هذه القدرات بالشكل الأمثل.

خامساً: دور القائد في التعامل مع الأزمات وفق أنواعها

يمكن إيضاح مهام القائد في مختلف أنواع الأزمات كما يلي:

1. التعامل مع أزمة الصورة الذهنية العامة للمنظمة: إذا حدثت هذه الأزمة فإنه على القائد أن يولي اهتماماً كبيراً بالأخبار السيئة أو السلبية التي تنشر عن المنظمة، وأن لا يتركها دون توضيح، وأن لا يترك أيها منها عرضة للإشعاعات والتتخمين، وإذا كان هناك أي دليل يدافع عن المنظمة، فإنه ينبغي الإسراع في نشر الرد على ما يقال ويشاع والإعلان عنه بالصورة المناسبة.

2. التعامل مع أزمة فشل المنتجات: عند حدوث هذا النوع من الأزمات فإنه لا بد على القائد أولاً أن يستعين بأحد أفراد دائرة التسويق أو حتى مستشار تسويقي، لأن عملية سحب المنتج فوراً

من السوق قد يؤدي إلى تهديد وجود المنظمة وتهديد بقائها وعليه يتعين على القائد مراعاة عدة نقاط أهمها:

- المحافظة على خطوط وقنوات الاتصال مفتوحة.
 - إعلام طاقم البيع بتفصيلات عملية السحب.
 - عدم ترك الزبائن والجمهور في عزلة و في جهل لما يحدث بخصوص سحب هذا المنتج والتوقف عن إنتاجه.
 - أن يكون جاهز للإجابة على أية استفسارات من الزبائن والجمهور بخصوص هذا المنتج وينصح بتخصيص جهة للرد، وأيضاً بتخصيص خط مجاني لذلك.
 - السعي إلى التعاطي مع الأزمة انطلاقاً من فلسفة تقليل الخسائر والضرر إلى أدنى حد ممكن.
- 3. العامل مع أزمة علاقات العمل:** على القائد في إدارته لأزمة علاقات العمل أن يراعي الأمور الآتية:

- بناء رؤية واضحة عن حقيقة ما يجري.
- دراسة وتحليل الجوانب المعنوية للعاملين المضربين.
- مراجعة سريعة لنظام التعويضات (أجور - حوافر).
- مراجعة آخر العروض المقدمة من المنظمة إلى العاملين.
- دراسة وتحليل الفجوة بين ما تُعرضه المنظمة وطلبات نقابة العاملين.
- دراسة وتحديد السبل الكفيلة بمحصر الفجوة النقدية وغير النقدية بين المنظمة ومتطلبات العاملين.

ومن جانب آخر، ينبغي أن يظهر رغبته في مناقشة هذه الأزمة و التفاوض مع العاملين، و ينبغي التوصل إلى اتفاق مع العاملين (أو النقابة) بعد حولة من المفاوضات.

4. التعامل مع أزمة تغيير النظم القانونية للأعمال: حتى ينجح القائد في تحقيق بقاء واستمرار نشاط المنظمة في ظل هذا النوع من الأزمات، فإنه عليه أن يدير هذه الأزمة بالاعتماد على الأسس العلمية والعملية لإدارة الأزمات، وأن يستفيد من خبرات المنظمة السابقة في كيفية العمل في ظل هذه البيئة الجديدة وفي ظل التحديات التنافسية المتزايدة. وعليه ينبغي أن يبني القائد إستراتيجية تراعي فيها احتمالية التغيرات في النظم القانونية التي تحكم وتنظم أعمال المنظمات، وأن تحرى صياغة هذه الإستراتيجية بحيث تكون قادرة على التأقلم والتكيف مع الاحتمالات

المختلفة، وينبغي أن يقوم فريق إدارة الأزمات بإحراء الدراسات والبحوث عن الآثار المتوقعة على المنظمة عند حصول تغيرات في النظم القانونية التي تضعها الدولة.

5. التعامل مع أزمة الحوادث الصناعية: عند حصول هذا النوع من الأزمات، فإنه على قيادة المنظمة القيام بما يأْتِي:

- يجب عدم التنكر من التسبب في وقوع هذه الأزمة الصناعية.
- حصر الضحايا من هذه الأزمة الصناعية.
- تحمل المسؤولية المالية وغير المالية تجاه الضحايا (قتلى، جرحى،.....).
- عمل كل ما يلزم للتخلص من حالة الفرضي .
- محاولة الرجوع إلى مواكبة و ممارسة الأعمال بصورة اعتيادية .

سادساً: دور القائد في التعامل مع الأزمة في مختلف مراحلها

إن المنظمة الناجحة هي التي تستطيع أن تسَيِّر العمل وفق ما خططته، تحقيق الأهداف المرسومة بأقل جهد وتكلفة وهذا يتطلب أن يتمتع القائد بقدرة مهنية عالية حتى يتمكن من التصرف مع الأحداث واتخاذ القرارات السريعة والهادفة والتي تضمن العودة بالمنظمة إلى حالة التوازن أثناء تعرضها للأزمات المختلفة، ولذا يبرز دور القائد في التعامل مع الأزمات قبل وأثناء وبعد وقوع الأزمة في الآتي:

1. قبل وقوع الأزمة:

- وضع استمرارات تتضمن جميع أنواع المعلومات عن المنظمة ومشكلاتها ومخاطرها، والزمن المتوقع للأزمة تقريرياً.
- بناء قاعدة معلومات جيدة عن المنظمة دون الاعتماد على الشائعات والأراء الذاتية والعشوبائية.
- بناء ملفات لتوقعات مخاطر وقوع الأزمات وعمل سيناريو دقيق للمواجهة في حالة وقوع الأزمة طبقاً لـ كل توقع يتحدد فيه الأدوار بدقة تامة.
- تحديد وسائل الاتصال بدقة.
- إعداد فريق المواجهة في ضوء خبرات القادة والأفراد الموجودون في المنظمة.
- وضع احتمالات واضحة للمنظمات المحيطة بالمنظمة والتي يمكن أن تقدم يد المساعدة في حالة وقوع الأزمة.
- وضع برنامج تدريبي واضح ، حيث يتم عمل تجربة لكل سيناريو متوقع لحدوث الأزمة.

- عمل تحليل كيفي وكمي للمعلومات على أن يتم تقدير الموقف في حدود المقاييس العلمية المندرجة على الأخص في احتمالات وقوع الأزمة والإمكانيات المتاحة.
- إعداد خطط الطوارئ لمواجهة الأزمات.

2. أثناء وقوع الأزمة:

- تقدير الموقف بدقة وسرعة للغاية حيث يتم الاتصال بفريق المواجهة الموجود فعلاً أثناء الأزمة، وإنشاء غرفة عمليات سريعة لتحديد حجم واتجاه وملابسات الأزمة ومتابعة تطورها.
- الاتصال السريع بالمنظمات والممثليات الخصبة بالمنطقة والمحتمل أن تساعده فعلاً مع تقليل مخاطر وآثار الأزمة.
- استخدام معلومات الوعي الوقائي لخفض التوتر والصدمة حتى لا تحدث مشكلات ثانوية.
- اتخاذ القرارات السريعة الفعالة في ضوء الشروط الضاغطة.
- استخراج الخطط الموجودة للمواجهة بسرعة، وعمل التعديل المناسب.
- الاتصال الجيد بالإعلام وتحديد مسؤول الاتصال الإعلامي والتأكد من وصول المعلومات للناس بدقة.
- المتابعة والتسيير والترابط بين عناصر وأعضاء إدارة الأزمة وتيسير وسائل الاتصال المستمرة لضمان خفض حالة التوتر وتأثير الصدمة.

3. بعد حدوث الأزمة:

- تحديد وتصنيف درجة تأثير الأزمة على الأفراد والمنظمة.
- استرجاع واستعادة الأحداث واستخلاص الدروس المستفاده لتكون محوراً لانطلاق وتطوير الأداء بالمنظمة.
- اتخاذ الإجراءات العلاجية، العلاج النفسي والإرشاد النفسي لحالات الرعب والقلق التي أصابت الأفراد.
- استشارة مشاركة الأفراد للتعاون مع المسؤولين لمساعدة الذين تأثروا من وقع الأزمة.
- وضع برنامج لإدارة الأزمات وإعداد فريق من الأفراد يتم اختيارهم وتدريبهم باستمرار على فترات مناسبة على كيفية إدارة ومواجهة الأزمات.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ووضع الإجراءات الوقائية لكل مكسب تكنولوجي في حالة سوء استخدامه.

- محاربة التواكيلية و التفكير الخرافي، لأن التفكير العلمي في حد ذاته يقلل من الخسائر ويتحقق التوازن في حالة وقوع الأزمات.

خلاصة:

في نهاية هذا البحث و في أعقاب محاولتنا الإحاطة بأهم زوايا موضوع البحث استخلصنا جملة من النتائج والاقتراحات منها:

- أن الأزمة واقع لابد منه، أو حالة طبيعية تواجهها أية منظمة مهما كان نوعها أو حجمها وسط التغيرات البيئية المتعددة والسرعة، فهي حالة من الإدراك لوضع يهدد أهداف المنظمة وسمعتها، تحدث نتيجة تفاعل عدة عوامل أو أسباب نشأت قبل ظهورها سواء كانت هذه العوامل خارجة عن إرادة إدارة المنظمة أو عوامل تنظيمية يكون للمنظمة سيطرة مباشرة عليها.

- تبدو أهمية تحديد مراحل الأزمة و متابعة دورها في الوقوف على بدايات ظهور الأزمة أو بتكوين عواملها، مما يسهل التعامل معها. وبما أن الأزمة لا تخضع لنظام أو ترتيب فإن دورة الأزمة تجعل من الصعب معرفة النقطة التي تنتهي عندها أزمة لتبدأ أزمة أخرى، وعليه فإن مواجهة الأزمات والتعامل معها وإدارتها بحكمة وفي وقت أسرع وبشكل علمي يخفف من حدة الأزمات بدلاً من تفاقمها وعدم التمكن من السيطرة عليها.

- يعد التعامل مع الأزمات فن و مهارة، مثلما يحتاج في ذات الوقت إلى وعي إدراكي شامل، ليس فقط بحاضر الأزمة وملامحها وما يحدث فيها، ولكن أيضاً بما هو وراء الستار الذي لا تظهر ملامحه، ويطلب معرفة فنون المواجهة، وأساليب التعامل مع الأزمات ومتطلبات إدارتها. ولا شك أن إدارة الأزمة تشمل الجانب الوقائي للأزمة، وذلك عن طريق توقعها قبل حدوثها، ومنع حدوثها قبل وقوعها إن أمكن أو علاجها عن طريق الاستعداد لمواجهتها والتحفيف من نتائجها، وربما لاستغلالها وتحويلها إلى فرصة ايجابية لصالح المنظمة. لذا فإن الإعداد للأزمة لا يعتبر ضعفاً أو خوفاً من الإدارة، بل ميزة تعطيها القوة لمواجهة الأزمة.

- يتكون نظام إدارة الأزمات في المنظمة من عدة عناصر هي التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة، هذا النظام هو نظام احتياطي لما قد يفاجئ المنظمة في المستقبل، وعليه يقع على مديرى المنظمات العمل على تطوير نظم خاصة لإدارة الأزمات وإعداد الإطارات البشرية اللازمة للتعامل مع عالم الأزمات المتتسارع والمتجدد باستمرار.
- ليس هناك أسلوب مثالي أو قرار مثالي لإدارة الأزمات في مراحلها المختلفة وإنما هناك الخطة المناسبة والقرار الملائم للحالة أو للوضع. كما يمكن استخدام أكثر من أسلوب في المراحل المختلفة للأزمة سواء كانت في مرحلة ما قبل الأزمة أو أثناء حدوثها أو مرحلة ما بعد الأزمة. فقد تلجأ منظمة ما إلى أسلوب إنكار الأزمة لفترة معينة ما قبل الأزمة ثم على قرار عزل الأزمة والتعامل معها أثناء مرحلة الأزمة. المهم أن تتوفر إدارة قادرة على إدراك وفهم طبيعة الأزمة وتفاعلها ومراحلها والمتطلبات الإدارية لكل منها.
- يعتبر التعامل مع الأزمات المختبر الحقيقي الذي يكشف مدى كفاءة وفعالية القيادة، فالمواقف الأزموية الصعبة هي التي تحدد خبرة أو معرفة وقدرة القادة على مواجهتها، فالقدرة على رصد الأزمة وتحليلها واتخاذ القرار الإداري الصائب وال سريع لا يتم الحكم عليه إلا من خلال الأزمات.
- تلعب القيادة دورا هاما في إدارة الأزمات خاصة إذا كان هناك مجال واسع للإبداع، إذ تعد من أهم العناصر المؤثرة على مسار الأزمات في المنظمات باعتبارها العقل المدبر فيها فهي القادرة على جعل المنظمات مستعدة وجاهزة لمواجهة الأزمات بكفاءة.
- القائد بخصائصه المتميزة أقدر على التعامل مع الموقف الأزموي في مختلف مراحل الأزمة وتبز قدرته وبراعته في قدرته على التنبؤ بالأزمات المحتملة وتحقيق درجة أعلى من الحيطة دون وقوع الأزمة المتوقعة، أو على الأقل التقليل من حدوث آثارها.
- يعمل القائد قبل وقوع الأزمة على تحليل وتوقع المخاطر المحتملة وتقدير الإمكانيات والموارد المتاحة وإعداد الخطط المتكاملة لمواجهة الأزمة والتغلب عليها.

- يعمل القائد أثناء وقوع الأزمة على تقدير الموقف بدقة واستخراج الخطط التي تم وضعها مسبقاً لمواجهة الأزمة بسرعة وإدخال التعديلات المناسبة إن لزم الأمر ذلك بعرض اتخاذ القرارات السريعة والفعالة لإدارة الأزمة بنجاح.

- يتجلّى دور القائد في مرحلة ما بعد الأزمة في محاولة علاج الآثار الناجمة عن تلك الأزمة وإعادة بناء المنظمة والعمل على تحقيق أهدافها وإعادة التوازن داخليها، واستثمارها كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول لتجنب تكرارها.

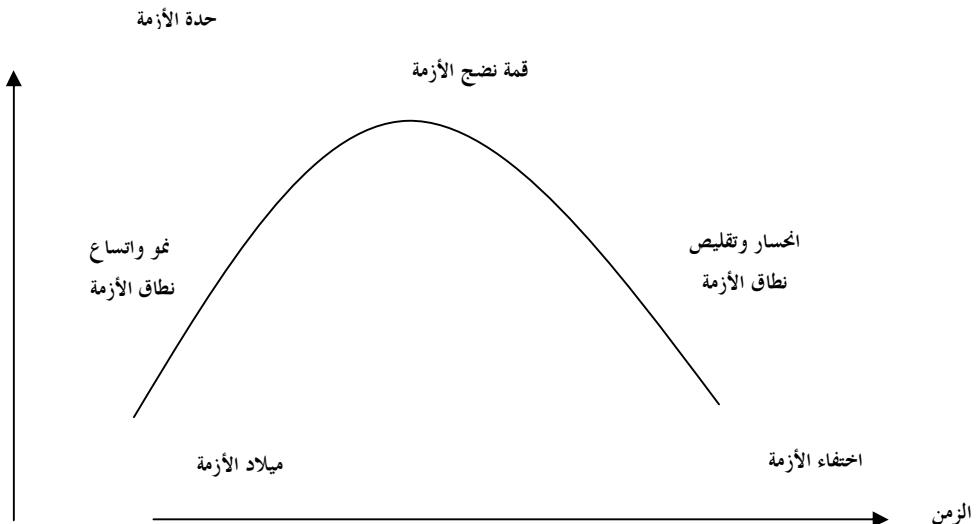
ولتفعيل دور القائد في إدارة الأزمات نقترح التالي:

- ✓ تكريس مناخ إداري ملائم للقيادة يقوم على الثقة والولاء المتبادل والتفاهم والمشاركة بين جميع المستويات في المنظمة.
- ✓ بناء شبكة من الاتصالات الفعالة التي تؤمن توافر المعلومات بالسرعة المطلوبة.
- ✓ العمل على تصميم دورات تدريبية لإثراء التفكير الإبداعي لدى القادة والعاملين في مجال إدارة الأزمات.

دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات

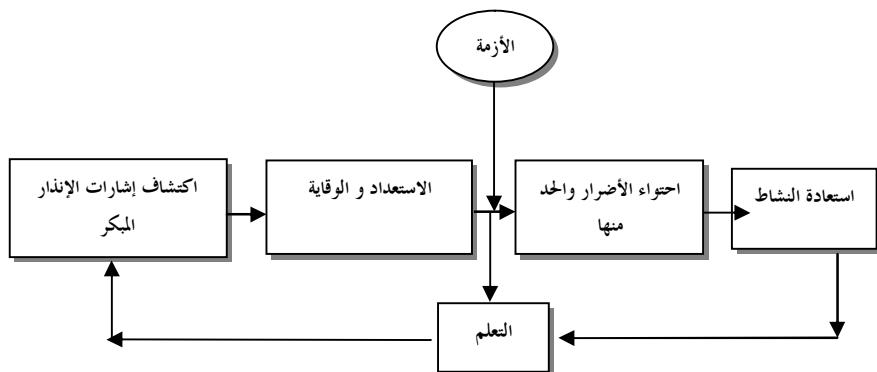
ملحق الأشكال:

الشكل رقم (01): دورة حياة الأزمة



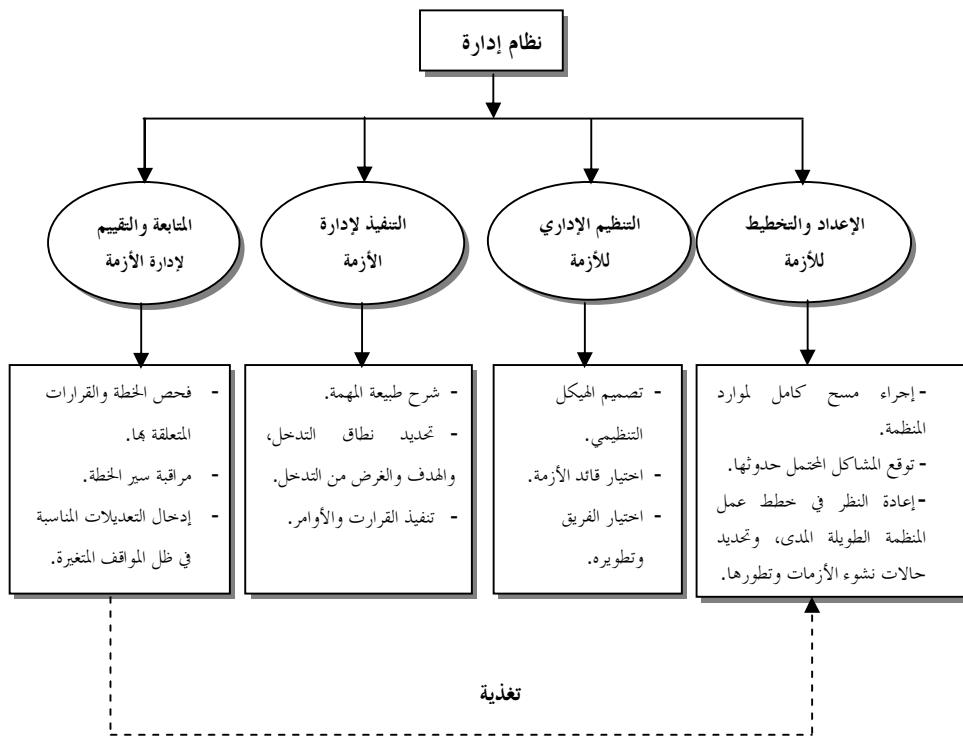
المصدر: محسن أحمد الخضربي، مرجع سابق، ص 73، بتصرف

الشكل رقم (02): مراحل إدارة الأزمة



المصدر : من إعداد الباحثة.

الشكل رقم (03): نظام إدارة



المصدر : من إعداد الباحثة.

- ^١ أحمد فهد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل والآليات، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص 26.
- ^٢ أميمة الدهان، نظريات منظمات الأعمال، عمان: مطبعة الصدفي للنشر، 1996 ص 203.
- ^٣ معن محمود عياصرة، مروان محمد بن أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغط العمل، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 75.
- ^٤ زيد متير عبوى، إدارة الأزمات، ، عمان: دار كنز المعرفة للنشر والتوزيع ، 2006، ص 19.
- ^٥ محمد هلال، مهارات إدارة الأزمات : الأزمة بين الوقاية منها والسيطرة عليها، القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، الطبعة الثانية، 1996 ، ص 09.
- ^٦ عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993 ، ص 18.
- ^٧ أميمة الدهان، مرجع سابق، ص 203 ، 204.
- ^٨ محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة:مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، 2003 ، ص 54، 55.
- ^٩ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 18 ، 19.
- ^{١٠} المرجع نفسه، ص 32 ، 33.
- ^{١١} يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل متكامل ، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 112، وما بعدها.
- ^{١٢} معن محمود عياصرة، مروان محمد بن أحمد، مرجع سابق، ص 87.
- ^{١٣} أحمد ابراهيم أحمد، إدارة الأزمة التعليمية: منظور عالمي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002، ص 36.
- ^{١٤} محمود جاد الله، مرجع سابق، ص 26.
- ^{١٥} عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الإسكندرية: مكتبة دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002 ، ص 352.
- ^{١٦} محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995 ، ص 65.
- ^{١٧} أميمة الدهان، مرجع سابق، ص 214-223.
- ^{١٨} موسى اللوزي، التطوير التنظيمي: أسس ومفاهيم حديثة، عمان: دار وائل للنشر، 1999 ، ص 204.
- ^{١٩} محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 158 - 169.
- ^{٢٠} محمد أكرم العبدلي، القائد الفعال، الرياض: قرطبة للاتصال الفي، 2000 ، ص 17.
- ^{٢١} حسين حريم ، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997 ، ص 260.

- ²² أحمد قوراية ، فن القيادة المركزة على المنظور النفسي الاجتماعي والثقافي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 35.
- ²³ خضير كاظم حمود الفرجيجات، موسى سلامة اللوزي، أنعام الشهابي، السلوك التنظيمي: مفاهيم معاصرة، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009، ص 237.
- ²⁴ سيد المواري، القائد التحويلي للعبور بالمنظمات إلى القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999، ص 31.
- ²⁵ صبرية اليحيوي، إدارة الأزمات في المدارس المتوسطة الحكومية بنات بالمدينة المنورة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، العدد 18، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص 15.
- ²⁶ محسن أحمد الخضريري، مرجع سابق، ص 207-209.
- ²⁷ زيد منير عبوى، مرجع سابق، ص 47، 48، 49.
- ²⁸ عدد إلى :
- كامل عبد الوهاب، إدارة الأزمات المدرسية: المدخل السيكولوجي المعلوماتي، القاهرة: دار النهضة العربية ، 2003، ص 18-22.
- أحمد ابراهيم أحمد، إدارة الأزمات التعليمية في المدارس : الأسباب والعلاج، القاهرة: دار الفكر العربي ، 2001، ص 204-207.
- قائمة المراجع:**
1. أحمد أبو فارة يوسف، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009.
 2. أحمد ابراهيم أحمد، إدارة الأزمات التعليمية في المدارس: الأسباب والعلاج، القاهرة: دار الفكر العربي، 2001.
 3. أحمد ابراهيم أحمد، إدارة الأزمة التعليمية: منظور عالمي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002.
 4. أحمد قوراية ، فن القيادة المركزة على المنظور النفسي الاجتماعي والثقافي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
 5. أحمد فهد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس، المراحل والآليات، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.
 6. أسمية الدهان، نظريات منظمات الأعمال، عمان: مطبعة الصديق للنشر، 1996.
 7. حسين حريم ، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد في المنظمات، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
 8. خضير كاظم حمود الفرجيجات، موسى سلامة اللوزي، أنعام الشهابي، السلوك التنظيمي: مفاهيم معاصرة، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009.

9. زيد منير عبوى، إدارة الأزمات، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، 2006.
10. سيد الهواري، القائد التحويلي للعبور بالمنظمات إلى القرن الحادى والعشرين، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1999.
11. محمد هلال، مهارات إدارة الأزمات: الأزمة بين الوقاية منها والسيطرة عليها، القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، الطبعة الثانية، 1996.
12. عباس العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1993.
13. عبد السلام أبو قحف، الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الإسكندرية: مكتبة دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
14. صبرية اليحيوي، إدارة الأزمات في المدارس المتوسطة الحكومية بنات بالمدينة المنورة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، العدد 18 ، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2006.
15. كامل عبد الوهاب، إدارة الأزمات المدرسية: المدخل السيكولوجي المعلوماتي، القاهرة: دار النهضة العربية ، 2003.
16. محسن أحمد الخضري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري حل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة:مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية، 2003.
17. محمد أكرم العدلوني، القائد الفعال، الرياض: قرطبة لالنتاج الفنى، 2000.
18. محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات: تجارب محلية وعالمية، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1995.
19. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
20. معن محمود عياصرة، مروان محمد بنى أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغط العمل، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.